



المحامي بدر العتيبي

أفصح عن وجود دعوات أخرى لنقابتي نفط الكويت والبتروكيماويات المحامي العتيبي: الأحكام الصادرة.. مشمولة بالنفاذ المعجل وعلى المؤسسة تنفيذها

وقال العتيبي، في مذكرة دفاعه أمام محكمة التحكيم العمالية، إن «أحكام القانون لا تسري إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر، فيما وقع قبل هذا التاريخ، فإن كان هذا واقع الحال بشأن القانون، فما بالنسبة بشأن التعميم موضوع النزاع والذي يقرر وقف مزاييا بشأن جموع العاملين صارت حقوقاً مكتسبة لهم لا يحق المساس بها من قبل الغير، ذلك أن القانون شملها بالحماية القانونية وأبطل كل ما من شأنه منعها عنهم أو إيقافها بشأنهم».

الأصول المتبعة

وبين أنه «إن كانت هذه الإجراءات نابعة من قرارات تصدرها الدولة في سبيل تحقيق هدف معين -مثلاً- فإنه من الواجب اتباع الأصول القانونية المتبعة في هذا الشأن حتى تصير تصرفاتها لا غبار عليها حين إعمالها. وهو ما يعني أن حبس ميزة أو منع منفعة من حقوق العمال حتى تصير سائغة يجب أن ينص بوضوح على أن هذا الاستقطاع سيكون بدءاً من تاريخ معين، وهو بالقطع سيكون لاحقاً على نفاذ القانون أو القرار أو التعميم، لأن أن يطبق على الكافة دون مراعاة أوضاعهم وتواريخ شغلهم وظائفهم، وهذا ما تواترت عليه أحكام القضاء قاطبة، نذكر منها على سبيل المثال أحكام محكمة التمييز».

وبين العتيبي أن «من المقرر في قضاء المحكمة العمالية أن الأصل هو عدم سريان القانون الجديد على الماضي، ولكنه يسري من تاريخ العمل به على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه، سواء

عن الآثار المترتبة على صدور الأحكام بعدم نفاذ تلك التعميم، أكد محامي نقابة البترول الوطنية الكويتية بدر العتيبي أن هذه الأحكام تعني استمرار الوضع السابق بتكريم قدامى الموظفين ومنحهم كافة المزايا الخاصة بذلك التكريم، وبعدم الاعتداد بالتعميم الخاص بترحيل الاجازات، وأحقية الموظفين والعمال بالاحتفاظ بها وإعادة اصدتهم السابقة لكون عدم نفاذ تلك التعميم في مواجهتهم، كما يستحق الموظفون في القطاع النفطي الذين يتم إيفادهم بدورات بالخارج او بمهام رسمية الى كافة المميزات المالية المقررة، قبل صدور ذلك التعميم الخاص.

وبين العتيبي أن تلك الأحكام الصادرة وإن كان للمؤسسة الطعن عليها أمام محكمة التمييز، إلا أنها مشمولة بالنفاذ القانوني المعجل، ويتعين على المسؤولين في المؤسسة تنفيذها من تاريخ اعلان الحكم بها، خاصة أن هناك ما يقارب 20 ألف عامل نفطي في الكويت للاستفادة من تلك الأحكام الصادرة التي تأتي لتفصل في عدد من المطالب العمالية التي طرحت في فترة الاضراب النفطي، والتي أكد القضاء أحقية العمال بها.

وأفصح عن وجود دعويين آخرين للتحكيم اقامتهما نقابة نفط الكويت على التعميم ذاتها، ودعوى أخرى مرفوعة من نقابة البتروكيماويات على تعميم آخر خاص بموضوع المشاركة في النجاج، وحددت جلسة 16 مايو المقبل لنظرها أمام الدائرة القضائية ذاتها.